القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بشأن أجندة ما بعد ملابو
للبرنامج الأفريقي الشامل لتنمية الزراعية
9–11 يناير 2025
كمبالا أوغندا

EXT./ASSEMBLY/DECL./3(XIX)

الأصل: إنجليزي

إعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية
بناء أنظمة زراعية غذائية قابلة للتكيف ومستدامة في أفريقيا

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعين في القمة الاستثنائية بكمبالا – أوغندا من 9 إلى 11 يناير 2025، نؤكد من جديد التزامنا بالبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إدراكا للحاجة الملحة لتجديد جهودنا من أجل وضع أنظمة للأغذية الزراعية القادرة على التكيف والشاملة والمستدامة في أفريقيا.

إذ نستحضر التطلع رقم (1)، الهدف (5) من أجندة 2063 الذي يهدف إلى تحديث الزراعة من أجل رفع الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

إذ نستحضر أيضا إعلان ملابو بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي تم اعتماده خلال الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الإفريقي في ملابو، غينيا الاستوائية في يونيو 2014، حيث التزمت الدول الأعضاء بالتحول الزراعي الشامل. جدد إعلان ملابو بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التأكيد على الإعلانات السابقة بما في ذلك إعلان مابوتو في 2003 بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وإعلان سرت 2004 بشأن تحديات تنفيذ التنمية الزراعية والمائية المتكاملة والمستدامة في أفريقيا.

وإذ ندرك أن عدد سكان أفريقيا من المتوقع أن يصل إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050 في حين من المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 9.8 مليار نسمة، **ونقدر** التحديات التي سيشكلها ذلك على الطلب على الغذاء والحاجة إلى زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية وتجهيز الأغذية والتجارة.

وإذ نقرّ بالتأثيرات الكبيرة لتغير المناخ على الزراعة والنظم الغذائية وخاصة على الفئات الضعيفة ونشدد على ضرورة التوجه نحو إستجابات مبتكرة لضمان الحصول على غذاء آمن ميسور التكلفة وذو قيمة غذائية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي والالتزام بأطر الإستدامة.

وإذ نأخذ في الاعتبار التوسع الحضري السريع وتغير عادات الاستهلاك وميلها نحو الأطعمة الجاهزة والمعالجة، فإننا نقرّ بالدور الحاسم لتعزيز قطاع معالجة الأغذية من أجل ربط المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق المحلية والإقليمية النامية. وبالرغم من النمو المضطرد لهذا القطاع فلا يزال قطاع المعالجة في مراحله الأولى غير أنه يمنح أفريقيا الفرصة لرسم مسار يعزز من تكنولوجيا معالجة الأغذية والممارسات التي تقود إلى تعظيم نتائج التغذية.

وإذ ندرك الأثر التحويلي للابتكارات التكنولوجية والتقدم في الزراعة الرقمية والتكنولوجيا الحيوية والزراعة الدقيقة لإحداث ثورة في أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا، جنبا إلى جنب مع الإستخدام المتزايد للهواتف المحمولة والأدوات الرقمية التي تعزز وصول المزارعين إلى المعلومات الهامة والخدمات المالية والأسواق.

نلاحظ بقلق التحديات الخطيرة التي يفرضها تغير المناخ والتدهور البيئي وإنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري العالمي وغياب الإستقرار الإجتماعي، فإن القارة الأفريقية تواجه مجموعة معقدة من

القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية الزراعية بالإضافة إلى التغير في أنماط هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وتواتر الأحداث الجوية المتطرفة مما يسلط الضوء على الحاجة الماسة لإدارة مستدامة للأراضي والمياه والممارسات الزراعية الذكية المتكيفة مع المناخ. علاوة على ذلك، فإن معالجة أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي وخاصة الهجرة الناجمة عن النزاعات يعد أمرا حيويا بسبب معاناة القارة من التأثيرات المناخية ونقص الإنتاجية.

وإذ نقر بالدور الحاسم لديناميكيات البعد الجنساني في مجال الزراعة فإن تمكين المرأة والشباب والمجموعات الضعيفة يعد أمرا أساسيا باعتبار هذه الفئات تشكل جزءا معتبرا من القوى العاملة في مجال الزراعة في العديد من البلدان الأفريقية، لذلك فإن إزالة الحواجز أمام الوصول إلى الموارد مثل الأرض والائتمان والمدخلات الزراعية يعتبر أمرا بالغ الأهمية لتعزيز الإنتاجية بشكل كبير وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وبالتالي فإن السياسات والتدخلات التي تراعي الفوارق بين الجنسين تشكل ضرورة أساسية لتحول نظم الأغذية الزراعية وبناء مجتمعات أقوى وأكثر مرونة.

وإذ نسلط الضوء على الإمكانات الهائلة التي يمكن أن تنتج عن إشراك الشباب خاصة وأن النمو السريع لعدد الشباب في أفريقيا يشكل فرصة سانحة لدفع عجلة الابتكار والنمو الزراعي، فمن خلال تزويد الشباب بالتدريب والتوجيه اللازم وتمكينهم من الوصول إلى الموارد الحيوية يمكن تمكينهم باعتبارهم عوامل لإحداث التغيير المطلوب في أنظمة الأغذية الزراعية حيث أن مشاركة الشباب إلى جانب معالجتها للقضايا الملحة مثل البطالة والهجرة من الريف إلى الحضر فإنها تعتبر أيضا مصدرا لبعث الرؤى والطاقات الجديدة مما يعزز أنظمة للأغذية الزراعية الأكثر ديناميكية وتطلعا إلى المستقبل.

وإذ نلاحظ أن سياسات التجارة والتكامل الإقليمي والمبادرات مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية شكلت محورا لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا، وتسعى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية من خلال خفض التعرفة الجمركية وإزالة الحواجز التجارية وتوحيد المعايير من أجل تعزيز الوصول إلى الأسواق بالإضافة إلى تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأفريقية مما يؤدى أيضا إلى تعزيز التكامل والقدرة التنافسية والقدرة على التكيف الزراعي ويضع أفريقيا في مكانة تسمح لها بالنمو المستدام.

وإذ ندرك الدور الحاسم للتصنيع الزراعي الشامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والازدهار المشترك فمن الضروري دمج الإنتاج الزراعي في سلاسل التوريد الأوسع لمكافحة انعدام الأمن الغذائي وتحسين التغذية، ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذه الغاية الاستثمار في أنظمة الابتكار التكنولوجي

والخدمات الفعالة والبنية التحتية بالإضافة إلى الترتيبات السياسية والتنظيمية والمؤسسية لتعزيز أداء وتنافسية قطاع تجهيز الأغذية الزراعية الناشئ.

وإذ نقر بالإمكانات التحويلية للتكنولوجيا الناشئة لدفع الإنتاجية وقابلية التكيف لأنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا حيث تقدم هذه الابتكارات حلولاً قوية للتحديات الملحة مثل انعدام الأمن الغذائي والتغذوي وتغير المناخ من خلال تحسين التكنولوجيا الزراعية وتحسين إدارة الموارد، كما أن إعتماد الميكنة والزراعة الرقمية والتكنولوجيا الحيوية والتقدم التكنولوجي يعد أمرا ضروريا لتعزيز الكفاءة والاستدامة وقابلية التوسع في القطاع.

وإذ نؤكد على أن الإدارة المستدامة للمياه خاصة في المناطق التي تعاني من ندرة المياه أمر أساسي وحيوي لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا، كما أن تنفيذ ممارسات فعالة مثل أسلوب الري بالتقطير واستغلال مياه الأمطار وإعادة تدوير المياه أمر بالغ الأهمية لزيادة الإنتاجية الزراعية في مواجهة تغير المناخ والنمو السكاني، تعتبر الاستثمارات في البنية التحتية للمياه وممارسات الإدارة المستدامة أمر حيوي لتعزيز قدرة أنظمة الأغذية الزراعية على التكيف وضمان استدامتها على المدى الطويل.

وإذ نلاحظ أن معالجة الاحتياجات المتنوعة للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمشروعات الواسعة النطاق تشكل مفتاحا لتحقيق التحول المستدام في أنظمة الأغذية الزراعية حيث غالبا ما يعاني المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة من محدودية الوصول إلى الموارد بينما يعاني المزارعون من الحجم المتوسط والكبير من عقبات تنظيمية ولوجستية، فمن الضروري وضع سياسات وأنظمة للدعم مخصصة لمعالجة هذه التحديات المتنوعة وتمكين جميع المزارعين من تعزيز ودفع الإنتاج والإنتاجية والنمو العادل وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في جميع أنحاء القارة.

وإذ نؤكد أن التحول من نظام تقوده الزراعة إلى نظام يعتمد على أنظمة الأغذية الزراعية من شأنه معالجة التحديات في جميع أوجه نظم الأغذية الزراعية مع مواءمة السياسات وأهداف التنمية الأوسع نطاقا. يمنح هذا النهج الشامل الأولوية للاستدامة البيئية وتعزيز الأنظمة الغذائية المتنوعة والمغذية لمكافحة سوء التغذية وضمان الإدماج الاقتصادي للمزارعين في أفريقيا إلى حد كبير، تهدف الأجندة كذلك إلى توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق وتعزيز التجارة الإقليمية خاصة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل توسيع التجارة الزراعية داخل أفريقيا بشكل كبير.

وإذ ندرك أهمية الحد من خسائر ما بعد الحصاد، فإننا **نشدد** على ضرورة تعزيز الابتكارات التي تتعامل مع المحاصيل ما بعد الحصاد وتخزينها ونقلها للحد من الخسائر في الغذاء وتحسين توافر الغذاء ومداخيل المزارعين.

وإذ نرحب بالقرارات الصادرة عن الدورة الاستثنائية للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة والتي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من 23 إلى 25 أكتوبر 2024.

نعتمد بموجبه **استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية للفترة 2026-2035 وإعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على النحو التالي:**

1- الالتزام بتكثيف الإنتاج الغذائي المستدام والتصنيع الزراعي والتجارة

نلتزم بزيادة إنتاج الأغذية الزراعية بنسبة 45% بحلول نهاية العام 2035 من خلال اعتماد ممارسات زراعية مستدامة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للغذاء في أفريقيا وفرص التجارة الدولية وخفض خسائر ما بعد الحصاد بنسبة 50%، ومضاعفة التجارة البينية في المنتجات والمساهمات الزراعية بحلول 2035 بما يتماشى مع اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ورفع حصة الأغذية المصنعة محليا إلى 35% من الناتج المحلي الإجمالي للغذاء الزراعي بحلول 2035، ولتحقيق هذه الغاية فإننا نتعهد بما يلي:

أ) تعزيز وضمان وظائف أنظمة الإنتاج الزراعي – بما في ذلك أنظمة البذور والأسمدة وإدارة المياه وخدمات البحث والتوجيه الزراعي – مع تعزيز الاعتماد الواسع النطاق للممارسات الزراعية المستدامة التي تحافظ على الموارد وتحمي النظم البيئية وتضمن الإنتاج والإنتاجية العالية على المدى الطويل.

ب) خلق بيئة سياسية وتنظيمية مواتية تعزز تطوير وتكامل التكنولوجيا الناشئة مثل التكنولوجيات الحيوية والذكاء الاصطناعي والرقمنة والزراعة الدقيقة.

ج) تحفيز نمو الشركات الزراعية الصناعية وقدرتها التنافسية واستدامتها مع التركيز بشكل خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة.

د) تعزيز دمج صغار المزارعين والنساء والشباب في سلاسل القيمة والأسواق الإقليمية مع تطوير وتعزيز هذه السلاسل لتحفيز القيمة المضافة في جميع المراحل وضمان المشاركة العادلة والفوائد في جميع مراحل الإنتاج الزراعي والتجارة، إلى جانب ضمان الامتثال لمعايير الاستدامة التي تلبي المتطلبات البيئية والاجتماعية لتعزيز النمو الاقتصادي والكفاءة.

هـ) تعزيز الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة من خلال إزالة الحواجز التجارية وتحسين البنية التحتية من أجل التنقل الفعالة للسلع.

و) الاستثمار في سلاسل القيمة الإقليمية والبنية التحتية لما بعد الحصاد وسلال الغذاء والممرات التجارية وتعزيز التعاون الإقليمي وزيادة التجارة وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

2- الالتزام بتعزيز الاستثمار والتمويل للتعجيل بتحول أنظمة الأغذية الزراعية

نلتزم بتعبئة ما مجموعه 100 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في القطاعين العام والخاص في أنظمة الأغذية الزراعية الأفريقية بحلول 2035 مع ضمان تخصيص ما لا يقل عن 10% من الإنفاق السنوي العام لأنظمة الأغذية الزراعية وإعادة استثمار ما لا يقل عن 15% من الناتج الإجمالي للأغذية الزراعية سنويا في هذا القطاع، ولتحقيق هذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في أنظمة الأغذية الزراعية لدفع النمو المستدام والابتكار.
ب) توسيع استثمارات القطاع العام لدعم البنية التحتية والمبادرات الحيوية داخل أنظمة الأغذية الزراعية.
ج) تعزيز القدرات لوضع وتنفيذ البرامج الرئيسية والمشاريع القابلة للتمويل وضمان أن تؤدي الاستثمارات إلى نتائج مؤثرة وقابلة للتطوير.
د) تحسين فرص الوصول إلى التمويل اللازم لتحويل أنظمة الأغذية الزراعية وتسهيل مشاركة أكبر من قبل أصحاب المصلحة في جميع القطاعات وضمان وصول مستويات كافية من التمويل المتعلق بالمناخ إلى المزارعين ومنتجي ومصنعي الأغذية على النطاق الصغير والمتوسط.

3- الالتزام بضمان الأمن الغذائي والتغذوي

نلتزم بالقضاء على الجوع في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بحلول 2035 وخفض كل من: التقزم بنسبة 25%، والهزال بنسبة 25%، وزيادة الوزن بنسبة 25%، وضمان قدرة 60% من السكان على تحمل قدرة الحصول على غذاء صحي، وتحقيقا لهذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) تحسين أنظمة الأغذية الزراعية التي تعزز التغذية البشرية ونتائج الصحة وتعزيز الأنظمة الغذائية التي تساهم في تحقيق الرفاهية بشكل عام.
ب) تعزيز إنتاج واستهلاك المحاصيل التقليدية والأصلية المغذية من خلال الإصلاحات السياسية والتنظيمية المحددة واستراتيجيات التمويل لسلاسل القيمة المذكورة.
ج) تعزيز سياسات التغذية والبرامج والتعليم وتوعية المستهلك للقضاء على نقص المغذيات الدقيقة.
د) تعزيز معايير الصحة والصحة النباتية وتنفيذ بروتوكولات الصحة الموحدة لحماية سلامة الغذاء وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة.

هـ) الاستثمار في مراقبة الأمراض والإبلاغ عنها، وتعزيز المختبرات البيطرية، وزيادة إنتاج اللقاحات، وإعطاء الأولوية للقضاء على وباء المجترات الصغيرة بحلول 2030، وتحسين التعاون بشأن الأمراض الحيوانية العابرة للحدود.

و) إعطاء الأولوية للبحث والتطوير في مجال تحسين أصناف المحاصيل العلفية وتعزيز مصادر الأعلاف البديلة من أجل تحسين تغذية الماشية والحد من الاعتماد على الأعلاف التقليدية.

ز) تعزيز سلاسل القيمة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية مع تحسين الممارسات المستدامة وبناء القدرة على الصمود والإدارة الفعالة والمستدامة للموارد المائية.

ح) إنشاء شبكات مبتكرة للأمان الاجتماعي تعالج سوء التغذية بشكل فعال وتعزز الأمن الغذائي والتغذوي.

4- الالتزام بتعزيز الشمول وسبل العيش العادلة

نلتزم بخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 50% وتقليص فجوة الغلال بين المزارعين من الرجال والنساء بنسبة 50% وتمكين ما لا يقل عن 30% من النساء و30% من الشباب و30% من الفئات الضعيفة في سلاسل القيمة الزراعية والغذائية بحلول 2035، ولتحقيق هذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) تحسين البنية التحتية والوصول إلى الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية والمجتمعات الضعيفة

ب) تقليص فجوة الغلة بين المزارعين الرجال والنساء

ج) تسهيل الوصول إلى الموارد الإنتاجية الآمنة بما في ذلك الخدمات المالية الصديقة والابتكار والتكنولوجيا والوصول إلى الأراضي لكل من النساء والشباب والفئات الضعيفة.

د) تسهيل فرص العمل المراعي للبيئة والوظائف الخضراء لكل من الشباب والنساء والفئات الضعيفة من خلال المبادرات التي تدعم الشركات التي تركز على الزراعة المراعية لتغير المناخ والطاقة المتجددة في الأعمال الزراعية وأسواق الكربون والتكيف مع تغير المناخ.

هـ) تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية الشاملة التي تعالج احتياجات الفئات الضعيفة من السكان.

5- الالتزام ببناء أنظمة زراعية غذائية مرنة

نلتزم بضمان قدرة أنظمة الأغذية الزراعية في أفريقيا على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ونتعهد بإخضاع 30% من الأراضي الزراعية للإدارة المستدامة وحماية 40% من الأسر من الصدمات بحلول 2035، ولتحقيق هذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) زيادة الاستثمارات في القدرات البشرية والمادية اللازمة للبحوث لتوليد التقنيات والابتكارات الزراعية التي تخفف من آثار تغير المناخ.

ب) تعزيز أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة للصدمات المختلفة مع تنفيذ استراتيجيات القدرات الوطنية على التكيف والتي ترمي إلى دمج القدرات على التكيف مع الخطط والسياسات التي تهدف في نهاية المطاف إلى تعبئة الموارد لبناء القدرات في مجال النظم الغذائية والزراعية.

ج) تعزيز القدرات الاستيعابية للنظم الزراعية والغذائية للحد من الأضرار وحماية سبل العيش ودعم جهود التعافي بعد الصدمات أو الاضطرابات.

د) تعزيز استراتيجيات بناء القدرة على التكيف داخل النظم الزراعية والغذائية وسبل العيش للحد من التعرض للصدمات والضغوطات الكبيرة.

هـ) زيادة تعبئة التمويل المناخي والمساعدات الفنية لدعم المزارعين وخاصة صغار المزارعين والانتقال إلى ممارسات الزراعة المنخفضة الكربون.

و) تعزيز المعارف والممارسات المحلية وتقدير الدور الذي تلعبه في الإدارة البيئية والقدرة على الصمود.

6- الالتزام بتعزيز حوكمة أنظمة الأغذية الزراعية

نلتزم بضمان قيام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بحلول العام 2028 بدمج إعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في خططها الوطنية والإقليمية للاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية واعتماد أفضل الممارسات في مجال الحوكمة لأنظمة قطاع الأغذية الزراعية استنادا إلى مبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، علاوة على ذلك، بحلول 2030 تقوم جميع البلدان بدمج عملية المراجعة لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في منصاتها الوطنية للمراجعة القطاعية المشتركة ولتحقيق هذه الغاية نقرر ما يلي:

أ) الحفاظ على مبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التي تشمل النمو الاقتصادي بقيادة الأغذية الزراعية من أجل التنمية الشاملة والمستدامة والتكامل والتعاون الإقليمي لجميع أصحاب المصلحة، وخاصة النساء والشباب والفئات الضعيفة.

ب) تعزيز عملية صنع القرار القائمة على الأدلة والمساءلة المتبادلة وضمان استرشاد الإجراءات ببيانات موثوقة.

ج) تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية –النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتمكينها من الوفاء بالأدوار والولايات الموضحة في هذا الإعلان.

د) وضع أداة مالية تهدف إلى دعم التنفيذ الفعال لهذا الإعلان.

هـ) تمكين البرلمانات الوطنية والإقليمية والقارية ولجانها من ضمان التوافق المتسق بين التشريعات والميزانيات الوطنية وأهداف إعلان كمبالا بشأن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية، وتوفير الرقابة على التنفيذ الفعال للسياسات ذات الصلة.

و) تعزيز منظمات المنتجين لتمكينهم من الوفاء بدورهم في وضع وتنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية بالإضافة للمهام المنصوص عليها في هذا الإعلان.

7- الدعوة للعمل

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي ندرك أن تحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في هذا الإعلان يتطلب التزام العديد من الأطراف بتحويل هذه القرارات إلى نتائج ملموسة. تحقيقا لهذه الغاية ندعو:

أ) الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

- دمج الالتزامات الواردة في هذا الإعلان وعكسها في السياسات والاستراتيجيات وأطر الميزانية الوطنية من أجل التنفيذ الفعال من خلال خطط الاستثمار في النظم الزراعية الغذائية الوطنية وضمان وجود برامج وأدوات فعالة للتنفيذ من أجل تحقيق هذه الخطط.
- وضع وتنفيذ سياسات شاملة ومتماسكة تعزز استثمار القطاع الخاص في تحويل النظم الزراعية الغذائية مع ضمان الدعم الفعال للقطاع العام لهذه النظم.
- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية والبحث وخدمات التوجيه لدعم التعجيل بتحويل النظم الزراعية الغذائية
- ضمان وضع أنظمة فعالة للتنسيق ومشاركة شاملة في حوكمة النظم الزراعية الغذائية مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب والفئات الضعيفة.
- ضمان القدرة الكافية وتعيين فريق متميز للرصد والتقييم مدعوما بالأنظمة المعرفية على مستوى أفريقيا والخبراء الفنيين والمنصات الرقمية القوية لقياس الأداء وإدارة البيانات بشكل فعال.

ب) الاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد الأفريقي – ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية–النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية) للقيام بما يلي:

- دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لدمج الالتزامات الواردة في هذا الإعلان في خططها الوطنية والإقليمية للاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية؛
- تسهيل التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي وتوحيد السياسات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية.
- إنشاء مجلس استشاري بقيادة القطاع الخاص لتعزيز مشاركة القطاع الخاص.
- إجراء عملية مراجعة زراعية كل سنتين، بدءًا من العام 2027، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز لمؤتمر الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية في يناير/فبراير بدءًا من العام 2028.
- تعزيز الاستفادة من نتائج تقرير المراجعة لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من أجل توجيه عمليات التخطيط وصناعة القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

ج) المزارعون والمنتجون الريفيون للقيام بما يلي:

- اعتماد الممارسات المبتكرة والتكنولوجيا الناشئة لتعزيز الإنتاجية الزراعية والاستدامة والقدرة على التكييف.
- الاستثمار في تعزيز ابتكارات الإنتاج الزراعي والقدرة التنافسية من حيث التكلفة للاستحواذ على حصة أكبر من الأسواق المحلية والإقليمية.

د) منظمات المجتمع المدني للقيام بما يلي:

- إنشاء إطار مخصص للإشراف على خطط الاستثمار الوطنية والإقليمية في أنظمة الأغذية الزراعية والغذائية، وضمان الشفافية والمساءلة في تنفيذها.
- الدعوة إلى تخصيص الموارد لأنظمة الأغذية الزراعية والغذائية، والتنمية، وتعزيز فرص التمويل ودعم مبادرات خطط الاستثمار الوطنية والإقليمية في أنظمة الأغذية الزراعية والغذائية.
- تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة والعادلة في تحول أنظمة الأغذية الزراعية والغذائية.

هـ) القطاع الخاص للقيام بما يلي:

- الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وتنمية السوق وتكامل سلسلة القيمة لدفع التحول في النظم الأغذية الزراعية.
- زيادة الاستثمارات في سلاسل القيمة المستدامة لتعزيز إنتاج الغذاء والتصنيع الزراعي والتجارة.

و) البرلمانيون للقيام بما يلي:

- دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع وتنفيذ سياسات وخطط الاستثمار في أنظمة الأغذية الزراعية على المستويين الوطني والإقليمي، من خلال التشريعات المناسبة، والمخصصات في الميزانية، والإشراف المؤسسي.
- ضمان استثمار ما لا يقل عن 10% من الإنفاق السنوي العام في أنظمة الأغذية الزراعية ومراقبة استخدامها بكفاءة على المستويين الوطني والإقليمي.

ز) الشركاء الإنمائيون والمنظمات الدولية للقيام بما يلي:

- الالتزام بدعم تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: 2026–2035 وإعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال مواءمة مواردهم الفنية والمالية مع الأولويات القارية.
- دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية– النيباد والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لتقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء من أجل دمج إعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في خطط التنمية الزراعية الوطنية/خطط التنمية الزراعية الإقليمية.
- دعم أنظمة البيانات وجهود المساءلة المتبادلة على المستويات القارية والإقليمية والوطنية.

يدخل هذا الإعلان حيز التنفيذ في 1 يناير 2026

حرر في 11 يناير 2025 في كمبالا أوغندا